ونا المخاطب وتا المخاطبة والمراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة كانا
للمتكلم وانت للمخاطب وهو للغائب او باختلاف محالها من الاعراب كالمتكلم
له في الرفع تا مضمومة وفي النصب والجر والمخاطب له في الرفع مع التذكير
تا مفتوحة ومع التانيث مكسورة وفي النصب مع التانيث كاف مكسورة
فاغنى ذلك عن اعرابها لان المقصود من الاعراب الامتياز وهو حاصل
اه بايضاح ولا يخفى انه لا دخل لاختلاف بعض المواد نحو وتحت واختلاف
الهيئة واختلاف المعاني حقيقة في سببية الاستغناء عن الاعراب فالانسب
حمل اختلاف الالفاظ على اختلاف بعض موادها كانت واياه وتحت و
اياك وحمل المعاني على المعاني التي تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية
دون ما ذكروا لتحيه له وقد يقال يستغنى الضمير عن الاعراب فتامل
هذا ولا يقدح في كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني سببا في استغناء
الضمير عن الاعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية للا
حوال الثلاثة كما لا يضر اشتباه النصب بالجر في جمع المونث السالم وما
ينصرف وغاية ذلك ان يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني اغلبيا
قوله ولعل هذا الذي قال الشواتي اي يعارضه قوله السابق كما نبه [illegible]
في اسمي جيئنا قوله عقبه بتقسيمها اي صيغ مختلفة وقوله بحسب الاعراب
اي المحلي فلا اعتراض بان المضمر مبني وان تقسيمها بحسب الاعراب
يقتضي انها معربة فكيف يتضمن علة البناء ثم يرد على ابن الناظم ان
انما عقبها بصلاحيته ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحيته نا للاحوال
الثلاثة وصلاحية الالف والواو والنون للغائب والمخاطب وليس
هذه اسبابا للبناء بل ينبغي ان يكون سببا للاعراب الا ان يقال محل
التعقيب قوله وذو ارتفاع الخ قوله كانه قصد بذلك اظهار علة البنا
لانه اذا ذكر ان صيغة الضمير الذي يقع في محل رفع غير صيغة الضمير الذي
يقع في محل نصب مثلا علم انها تتميز باختلاف الصيغ فتستغني عن
الاعراب فتبنى قوله ولفظ ما جر الاضافة للبيان والمراد بما جر محلا
والمراد محلا بدليل ان المضمرات واجبة البنا والجر والنصب والرفع انواع
الاعراب وانما قال ولفظ ما جر كلفظ ما نصب ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ
ماجر

ماجر لينبه من اول وهلة على ان كلامه في المتصل اذ المجرور من خواصه
فالمعنى ولفظ ما جر من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها فاندفع
اعتراض ابن هشام بان مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل
فكيف يطلق قوله كلفظ ما نصب دون ما رفع لاختلاف الحركة نحو به وضربه
قوله نحو انه وله وكفيك واني قوله للرفع متعلق بصلح وقدم معمول الخبر
الفعلي وقولهم لا يجوز تقديم المعمول الا حيث يجوز ان يتقدم العامل اغلبي
ومن عطف النكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على النكرة في قوله بعد والف
والواو والنون لما غاب ثم اشار بذلك الى الجواز وكما وقعت اهون المفهمت
الكثير بهذه الاشارة هنا عن التصريح بالمسئلة في باب العطف قوله او
المعظم نفسه ظاهر عبارته انه وزعم ان استعمال نا دون نون المضارعة في
المعظم نفسه حقيقة وفي دم ان بعضهم قال انما يستعمل المعظم نفسه
نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا
اه ومثلها نا قوله صلح بفتح اللام وضمها والفتح اوفق بالقافية لعدم
اختلاف ما قبل الروي حينئذ قوله كاعرف بنا اي اعرف بنا قوله بالفا
علية اي بسبب الفاعلية او بالمفعولية لو قال بالفعل لكان اوضح قوله
وانا اليا وهم الخ جواب عن سوال تقديره لم خص المص بالصلاحية للا
حوال الثلاثة نا مع ان اليا وهم كذلك قوله لكن لا يشبهانها من كل
وجه اي اعترض [illegible] لا مطلقا لانه
انما تكون بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة نحو [illegible]
اي في فانه في الجمع للمتكلم ومحلها نصب في الاولى ورفع في الثاني
وجر في الثالث وهم يكون ضميرا متصلا في الاحوال الثلاثة نحو عليهم
كونهم [illegible] اي ابائهم فانه ضمير متصل في الجمع محلها نصب في الاول
ورفع في الثاني وجر في الثالث وتمحوات اه ووقوع ابائهم فيما
ذكر في محل رفع عارض [illegible] كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعا
والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة قوله والواو [illegible]
حذفها والاستغناء عنها بالضمة قبلها كقوله فلو ان الاطبا كان حولي
وكان مع الاطباء الاساة وكقراءة طلحة قد افلح المومنون بضم الحاء

Copyright © King Saud University